1. تطور المؤشرات الرقمية لملفات طلبات الرخص خلال الفترة ما بين 2020-2023:

* **7544مجموع الملفات المدروسة.**
* **5915 ملفا تمت الموافقة عليه بنسبة 78 %.**
* **76 %** من الآراء الموافقة برسم سنة **2020؛**
* **80 %** من الآراء الموافقة برسم سنة **2021**؛
* **78%** من الآراء الموافقة برسم سنة **2022**؛
* **79%** من الآراء الموافقة برسم سنة **2023**.

1. حصيلة تدبير ملفات البناء والتجزيء والتقسيم برسم سنة 2023:

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **نوعية المسطرة** | **العدد** | **%** | **الرأي الموافق** | **%** | **الرأي غير الموافق** | **%** |
| **مسطرة المشاريع الكبرى** | **306** | **15** | **205** | **67** | **101** | **33** |
| **مسطرة المشاريع الصغرى** | **1359** | **69** | **1131** | **83** | **228** | **17** |
| **مسطرة الاستثناءات بالوسط القروي** | **312** | **16** | **218** | **70** | **94** | **30** |
| **المجموع** | **1977** | **100** | **1554** | **79** | **423** | **21** |

* **1977مجموع الملفات المدروسة.**
* **1554ملفا تمت الموافقة عليه بنسبة 79%.**
* **67 %** من الآراء الموافقة لملفات المشاريع الكبرى؛
* **83 %** من الآراء الموافقة لملفات المشاريع الصغرى؛
* **70 %** من الآراء الموافقة لملفات الاستثناءات بالوسط القروي.

1. حصيلة الملفات المدروسة وتوزيعها حسب الهياكل المحدثة:

- الشباك الوحيد لرخص التعمير: **د**راسة 921 ملفا، حظي منها **807** ملفا بنسبة **88%**؛

- اللجنة الإقليمية للتعمير: دراسة **1056** ملفا، حظي منها **747** ملفا بنسبة **71%.**

1. تصنيف المشاريع الموافق عليها حسب طبيعتها:

لقد مكن توزيع المشاريع الموافق عليها **1554**مشروعا من طرف اللجن المختصة حسب طبيعتها من الوصول إلى التصنيف التالي:

* **المشاريع الموجهة للسكن..................................................................................................1322 (85%)؛**
* **مشاريع الأنشطة الصناعية والفلاحية والتجارية والسياحية..................................................125(08%)؛**
* **مشاريع تقسيم العقارات.....................................................................................................47 (03%)؛**
* **مشاريع المرافق العامة والخاصة.........................................................................................47 (03%)؛**
* **مشاريع التجزئات العقارية.....................................................................................................13(01%).**

يتضح من خلال تحليل المعطيات المرتبطة بتصنيف المشاريع حسب طبيعتها أن الغالبية منها تهم المشاريع الموجهة للسكن ممثلة ب **1322**مشروعا أي بنسبة **85%**، تليها مشاريع الأنشطة الصناعية والفلاحية والتجارية والسياحية بنسبة **8%**، متبوعة بمشاريع التقسيم بنسبة**3%** ثم المرافق العامة والخاصة بنسبة**3%**، بينما تشكل مشاريع التجزئات العقارية نسبة**1%**. ويمكن توزيع المشاريع الموجهة لغرض سكني حسب نوعينها كما يلي:

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **العدد:1322 بنسبة 85 %** | | | | | | | |
| **السكن الاقتصادي** | **%** | **السكن القروي** | **%** | **سكن الفيلات** | **%** | **سكن العمارات** | **%** |
| **778** | **59** | **294** | **22** | **171** | **13** | **79** | **6** |

1. حصيلة دراسة الملفات المدروسة حسب الوسطين الحضري والقروي:

- الملفات المدروسة بالوسط الحضري: **دراسة1303** ملفا بنسبة **66 %**،حظي منها **1083**ملفا بنسبة **83 %**؛

- الملفات المدروسة بالوسط القروي : دراسة **674** ملفا بنسبة **34 %** ، حظي منها **471** ملفا بنسبة**70 %.**

1. انعكاس حصيلة التدبير العمراني على السكن وتحفيز الاستثمار:

* من المرتقب أن يمكن المنتوج السكني - المشاريع الموجهة لغرض سكني - من توفير ما يقارب **2861 وحدة سكنية.**
* من المأمول أن تمكن مشاريع التجزئات العقارية من توفير حوالي **2034 بقعة أ**رضية قابلةللبناء وتهيئة مساحات عقارية تقدر ب **74 هكتار 71 ار56 سنتيار**.
* ويرتقب كذلك أن تمكن المشاريع الكبرى من تعزيز سوق الشغل عبر توفير حوالي **2534 منصب** شغل واستثمار مالي يقارب **1198 مليون درهم.**

1. إعادة دراسة ملفات المشاريع الكبرى التي لم تحظ بالرأي الموافق:

**الموافقة على 10** ملفات من أصل **14** ملفا بنسبة **71 %.** ومن المأمول أن تمكن هذه المشاريع التي حظيت بالرأي الموافق بشروط أو بدون حسب تصريح المعنيين بها من توفير حوالي **330 منصب شغل ، وتحريك استثمار مالي يقارب 511 مليون درهم**، لما من شانه أن ينعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بهذه المناطق المعنية بالمشاريع.

1. حصيلة دراسة الملفات المقدمة لتسوية البنايات غير القانونية:

**الموافقة على 40** ملفا ،أغلب البنايات موجهة لغرض سكني ممثلة ب **35** ملفا بنسبة **88 %**، و الباقي **05** ملفات تهم الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية بنسبة **12%.**

1. المساهمة في أنشطة موازية مختلفة:

- مواكبة مقام أفراد الجالية المقيمة بالخارج بأرض الوطن **:** عبر توجيههم لحل مشاكلهم المتعلقة بمجال التعمير والبناء، والتعامل مع قضاياهم بما تتطلب من تبسيط ومواكبة وسرعة المعالجة والتنفيذ، بحيث تم إحداث خلية للاستقبال خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، عهد إليها بالإشراف على حسن استقبال وتقديم جميع الشروحات الضرورية لأفراد الجالية، وكذا تنظيم الأيام المفتوحة والمشاركة في الاحتفال باليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج المنظم من طرف عمالة إقليم سطات بتاريخ **10 غشت 2023.**

- المراقبة في مجال التعمير والبناء**:** المشاركة في **27** جولة تفقدية ، شملت**81** ورشا ، أسفرت عن ضبط **80 مخالفة**، أغلبها تتعلق بالبناء دون الحصول على رخصة مسبقة ممثلة **69 مخالفة** بنسب 86 **%.** ويمكن أن نورد النتائج المحصلة كما يلي:

وزيادة على ما سبق توصلت مصالح هذه الوكالة الحضرية برسم سنة **2023** بنسخ من محاضر المخالفات المنجزة في هذا الشأن من طرف ضباط الشرطة القضائية تضمنت **197 مخالفة** في مجال التعمير والبناء، جلها تتعلق بعمليات البناء دون الحصول على رخصة سابقة.

- مواكبة برنامج المباني الآيلة للسقوط: المشاركة في **34** جولة تفقدية، أسفرت عن جرد **93** حالة منها **38** حالة بمدينة سطات. وكذلك الحرص على حضور وبشكل دائم أشغال اللجنة الإقليمية الخاصة ببرنامج معالجة المباني الآيلة للسقوط بمدينة سطات انطلاقا من الجرد المنجز وبناء على نتائج الخبرة المنجزة في هذا الصدد لتحديد.